جامعة الأزهر
كلية الدراسات الإسلامية والعربية
بنين بدمياط الجديدة

المجلة العلمية

كلية الدراسات الإسلامية والعربية

للبنين - دمياط الجديدة

الترقيم الدولي للدورية (ISSN 2356 - 6353)

مجلة علمية محكمة

العدد الثالث
مارس ٢٠١٥

Collage of Islamic and Arabic Studies

of the new boys in Damietta

جامعة الأزهر
كلية الدراسات الإسلامية والعربية
للبنين بدمياط الجديدة

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية
للبنين بدمياط الجديدة

مجلة علمية محكمة نصف سنوية

العدد الثالث

مارس ٢٠١٥

فهرس المجلد السادس

الموضـــــوع	الصفحة
قضايا الإعجاز في رسالة الخطابي "بيان إعجاز القرآن" دراسة تحليلية ناقدة الدكتور **عزمي عبد البديع فرحات رضوان** أستاذ البلاغة والنقد المساعد جامعة الأزهر	٩
عدد الزوجات ودفع ما يوهم التعارض بين الآيات الدكتور **عبد الرحمن بن عابد بن صويلح الغريبي** أستاذ الثقافة الإسلامية المساعد كلية الشريعة والأنظمة–جامعة الطائف	١١٧
عقيدة الطينة وأثرها على الشيعة الإمامية الدكتور **راضي عبد الله درويش** مدرس العقيدة والفلسفة جامعة الأزهر	١٦٩

فتح العلام في بيان ما في سورة المجادلة من آداب وأحكام الأستاذ الدكتور **محب جلال عبد الفراج إسماعيل** أستاذ التفسير وعلوم القرآن المساعد جامعة الأزهر	٢٣٧
النداءات الإلهية في فواتح السور القرآنية **"دراسة موضوعية"** الدكتور **رفعت فوزي محمود القيعي** مدرس التفسير وعلوم القرآن جامعة الأزهر	٣١٧
القضايا النحوية التي خالف فيها الكوفيون السماع **دراسة وتحليل** **أ.د/ عبده مروعي حسن هبة** أستاذ اللغويات المساعد بكلية التربية جامعة الطائف فرع تربة	٥٢١

قضايا الإعجاز في رسالة الخطابي

"بيان إعجاز القرآن"

دراسة تحليلية ناقدة

الدكتور

عزمي عبد البديع فرحات رضوان

أستاذ البلاغة والنقد المساعد

جامعة الأزهر

القضايا النحوية التي خالف الكوفيون فيها السماع

دراسة وتحليل

الأستاذ الدكتور/

عبده مروعي حسن هبه

أستاذ اللغويات المساعد بكلية التربية والآداب /جامعة الطائف / فرع تربة

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ للهِ ربِّ العالمين، والصلاةُ والسلامُ على أشرفِ المرسلين، سيدِنا محمدٍ النبيِّ العربيِّ الأمينِ، وعلى آلهِ الطيبينَ الطاهرينَ، وأصحابِهِ الهداةِ المَهْدِيِّين، ومن تَبِعَهُمْ بإحسانٍ إلى يومِ الدينِ.

وبعد...

فمن المعلوم أن قواعد علم النحو العربي مستمدة في الأساس من الكلام العربي الذي لم يأل الرعيل الأول من اللغويين جهدا في جمعه وتتبعه من على ألسنة العرب الفصحاء في بطون الفيافي والبوادي؛ إذ إنه لما لاحظ العلماء من لدن أبي الأسود الدؤلي بدء فشو اللحن في الكلام شمروا عن ساعد الجد، وبدءوا في تتبع كلام العرب من أهل البدو البعيدين عن الاختلاط بالأعاجم، والموثوق بلغتهم؛ ليتمكنوا من خلال ذلك من استنباط القواعد التي تعصم مراعاتها اللسان من الوقوع في الخطأ في الكلام[1].

وقد كانت هذه المادة الكلامية المجموعة من كلام العرب هي الأساس الأول الذي استخرج منه العلماء كل العلوم اللغوية، وليس فقط علم النحو؛ فلا غرابة إذن أن نجد ابن عصفور (ت: ٦٦٩هـ) يُعرّف النحو بأنه: "علم مستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي ائتلف منها"[2].

هذا وقد كان من الطبيعي أن تختلف مناهج العلماء في جمع الكلام العربي، وطرقهم في معالجة هذه المادة المجموعة، كما كان من الطبيعي أن يتفاوتوا في مقدار ما بلغهم من الكلام العربي؛ بحيث يبلغ أحدهم أو بعضهم ما لم يبلغ الآخرين.

---

١) ينظر: المزهر في علوم اللغة وأنواعها لجلال الدين السيوطي، تحقيق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م، ٢/ ٣٤١.

٢) ينظر: المقرب لابن عصفور، تحقيق: أحمد عبد الستار – عبد الله الجبوري، رئاسة ديوان الأوقاف – بغداد، ط١، ١٩٧١م، ١/ ٤٥.

ونتيجة لهذا التفاوت –سواء في منهج الجمع أو في المعرفة– فقد وجدنا كثيرا من العلماء يتبنى بعض الآراء، ويصدر بعض الأحكام النحوية التي تخالف كلاما عربيا منقولا عن العرب؛ لأنه لم يبلغه، أو لأنه لا يرى اتخاذ هذا المنقول قاعدة للتقعيد وإصدار الأحكام؛ أو لأنه شاذ، أو لوجود منقول آخر أقوى منه، أو لغير ذلك من الأسباب.

وهذه الدراسة تحاول النظر في بعض القضايا النحوية عند الكوفيون خالف قولهم ومذهبهم فيها كلاما عربيا منقولا عن العرب، وتحليل تلك القضايا للوصول إلى القول الراجح فيها ومحاولة معرفة العلة التي خالف الكوفيون فيها الكلام المنقول عن العرب.

مشكلة الدراسة:

تتناول هذه الدراسة بالبحث والتحليل بعض القضايا النحوية التي خالف فيها شيوخ المدرسة الكوفية المنقول من الكلام العربي لمعرفة أرجح الأقوال في تلك القضايا ولمحاولة تعيين العلة في مخالفة المدرسة الكوفية لهذا المنقول.

أهمية الموضوع:

يكتسب موضوع الدراسة أهميته في أنه:

يحاول الكشف عن بعض ملامح منهج المدرسة الكوفية في التعامل مع المسموعات العربية.

يحاول بيان أسباب مخالفة شيوخ المدرسة الكوفية لبعض المسموعات عن العرب في بعض القضايا النحوية الخلافية.

يحاول البحث عن الرأي الراجح في القضايا النحوية التي خالف الكوفيون فيها المنقول عن العرب.

أسباب اختيار الموضوع:

يمكن تحديد أهم الأسباب التي دفعت الباحث لاختيار هذا الموضوع في النقاط الآتية:

الرغبة في بيان الدور الكبير الذي يلعبه السماع في التقعيد النحوي.

الرغبة في إبراز أهم ملامح المنهج الكوفي في التعامل مع المسموعات.

الرغبة في كشف أسباب مخالفة شيوخ المدرسة الكوفية لبعض المسموعات عن العرب في بعض القضايا النحوية الخلافية.

أسئلة الدراسة:

ما المقصود بالسماع وما دوره في التقعيد النحوي؟

ما هي أبرز القضايا النحوية التي خالف الكوفيون فيها السماع؟

ما هو الرأي الراجح في القضايا النحوية التي خالف الكوفيون فيها السماع؟

ما هي علة مخالفة المدرسة الكوفية لبعض المنقول عن العرب؟

منهج البحث:

لقد اقتضت طبيعة هذا البحث من الباحث أن يستخدم فيه المنهج الوصفي التحليلي المقارن؛ وذلك لبيان تلك القضايا التي خالف الكوفيون فيها السماع وتحليلها لمعرفة الرأي الراجح فيها، ومقارنة ما ذهبوا إليه بغيره من الآراء النحوية.

خطة الدراسة:

اقتضت طبيعة البحث أن يشتمل على مقدمة وتمهيد وخمس عشرة مسألة، على النحو التالي:

المقدمة: وفيها أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، ومنهج البحث فيه:

التمهيد: وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: نبذة عن المدرسة الكوفية وتاريخها.

المطلب الثاني: السماع ودوره في التقعيد النحوي.

المطلب الثالث: منهج الكوفيين في التعامل مع المسموعات.

المسائل:

المسألة الأولى: لغة الإتمام في (هن).

المسألة الثانية: جمع العلم المؤنث بالتاء جمعَ مذكر سالم.

المسألة الثالثة: تقديم الخبر على المبتدأ.

المسألة الرابعة: أولى الفعلين بالعمل عند التنازع.

المسألة الخامسة: (نعم) و (بئس) بين الفعلية والاسمية.

المسألة السادسة: (حتى) الناصبة للمضارع.

المسألة السابعة: مجيء (كي) حرف جر.

المسألة الثامنة: تقديم خبر ليس عليها.

المسألة التاسعة: عمل إن المخففة.

المسألة العاشرة: تقديم الحال على عاملها.

المسألة الحادية عشرة: (حاشا) بين الفعلية والحرفية.

المسألة الثانية عشرة: إضافة العدد المركب إلى مثله.

الخاتمة: وفيها أبرز النتائج والوصيات التي خرجت بها الدراسة.

& & & &

التمهيد

وفيه ثلاثة مطالب:

- **المطلب الأول: نبذة عن المدرسة الكوفية وتاريخها.**
- **المطلب الثاني: السماع ودوره في التقعيد النحوي.**
- **المطلب الثالث: منهج الكوفيين في التعامل مع المسموعات.**

المطلب الأول

نبذة عن المدرسة الكوفية وتاريخها

نشأت المدرسة الكوفية في النحو -كما يظهر من اسمها- في مدينة الكوفة بالعراق، ويحسن هنا أن نبين من ظروف تلك المدينة ما عسى أن يكون له أثر في مدرستها النحوية، فنقول:

تقع مدينة الكوفة على نهر الفرات على مسافة ثلاثين فرسخًا من مدينة بغداد، وكان أول تمصيرها في عهد أمير المؤمنين عمر بن الخطاب -ﷺ-عندما نزلها سعد بن أبي وقاص -ﷺ- بعد معركة القادسية[1].

وبسبب ما تميزت به مدينة الكوفة من عذوبة الماء، وجودة الهواء، والبعد عن المرض والوباء فقد نزل فيها بعد تمصيرها كثير من صحابة رسول الله -رضوان الله عليهم- وكثير من العرب على مختلف أصولهم من ربيعة ومضر واليمن، وكان فيها أيضا قلة من الفرس والسريان والنبط، كما أن بينها وبين بغداد قرى عظام متصلة عامرة فيها أخلاط من العجم[2].

ويمكن تحديد أثر ظروف الكوفة هذه على الدراسات النحوية واللغوية في ثلاث نقاط أساسية:

الأولى: أن نزول الصحابة -رضوان الله عليهم- والتابعين في مدينة الكوفة، ومن ثَمَّ رحيل الناس إليهم في طلب الفقه وعلوم الدين الإسلامي أخَّر ظهور الدراسات اللغوية فيها؛ حيث كان الاهتمام الأول لأهلها متوجها إلى علوم الدين والقرآن الكريم؛ لما جعلها تحظى بمذهب فقهي هو مذهب أبي حنيفة، وبثلاثة من القرّاء السبعة الذين شاعت قراءاتهم في العالم العربي، وهم: عاصم، وحمزة، والكسائي[3].

---

١) ينظر: معجم البلدان، ياقوت الحموي، ٤/ ٤٩١، وآثار البلاد وأخبار العباد، كريا بن محمد بن محمود القزويني، ص٢٥٠.

٢) ينظر: الروض المعطار في خبر الأقطار، أبو عبد الله الحميري،ص٥٠١.

٣) ينظر: المدارس النحوية، شوقي ضيف، ص١٥٣.

الثانية: أن تعدد البيوت العربية في الكوفة واختلاف أصولها بين مضر واليمن جعل أهل الكوفة من اللغويين ونقلة كلام العرب ينقلون عن جميع مَنْ يجدونه دون نقد وتفنيد؛ فأخذوا عن كثير من القبائل العربية التي اختلطت بالأعاجم وفسدت لغتها بغير مراعاة لسلامة لغة مَنْ ينقلون عنهم[1].

الثالثة: كان مدينة الكوفة داخلة في العراق، وأقرب إلى الاختلاط بالأعاجم، كما كان بين الكوفة وجزيرة العرب صحراء السماوة الشاسعة؛ فكانت لغة أعرابها ليست لها سلامة لغة أعراب البصرة التي تقع على سيف البادية[2].

وأول من عرف بالنحو من الكوفيين إنما هو شيبان بن عبد الرحمن التميمي النحوي المتوفى سنة (١٦٤هـ)، وكان بصريًّا ثقة، غير أنه انتقل إلى الكوفة وسكن بها زمانًا، وهو من تلامذة أبي عمرو بن العلاء، غير أن المصادر تكاد تجمع على أن رأس علماء الكوفيين وأستاذهم وأول من ألف منهم كتابًا في العربية هو أبو جعفر الرؤاسي، وعنه أخذ علي بن حمزة الكسائي المتوفى سنة (١٨٩هـ)، وهو الذي رسم للكوفيين الحدود التي عملوا عليها وخالفوا بها البصريين[3].

ثم استفاض نحو الكوفيين من بعد الكسائي، وتوسّع فيه تلميذه الفراء المتوفى سنة (٢٠٧هـ) حين ألف كتاب «الحدود»، وكان الخليفة العباسي المأمون قد أمره أن يؤلف ما يجمع به أصول النحو وما سمع من العرب، وأمر أن تفرد له حجرة من حجر الدار "دار الحكمة"، ووكل به مَنْ يكفيه كل حاجته حتى لا يتعلق قلبه ولا تتشوق نفسه إلى شيء، ثم جاء بعد الفراء أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب المتوفى سنة (٢٩١هـ)، الذي هو ثالث مَنْ قامت على أكتافهم مدرسة الكوفة النحوية بعد الكسائي والفراء[4].

& & & &

---

١) ينظر: الاقتراح في أصول النحو، جلال الدين السيوطي، ص١٥٦.

٢) ينظر: من تاريخ للنحو العربي، سعيد الأفغاني، ص٦٥.

٣) ينظر: تاريخ آداب العرب، مصطفى صادق الرافعي، ١/ ٢٦٥.

٤) ينظر: تاريخ آداب العرب، مصطفى صادق الرافعي، ١/ ٢٦٥، ومدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، مهدي المخزومي، ص١٤٤.

المطلب الثاني

السماع ودوره في التقعيد النحوي

أولا – تعريف السماع:

يعد تعريفا ابن الأنباري (ت: ٥٧٧هـ)، والسيوطي (ت: ٩١١هـ) هما أشهر التعريفات الواردة للسماع في التراث العربي، وعلى الرغم من تقاربهما الشديد إلا أن بينهما بعض الفروق التي يساعد التنبه لها على توضيح مفهوم السماع توضيحا جيدا، فأما ابن الأنباري فقد عرَّفه بأنه الكلام العربي الفصيح المنقول بالنقل الصحيح الخارج عن حدّ القلّة إلى حدّ الكثرة[١].

وأما الإمام جلال الدين السيوطي فقد عرّفه بأنه ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فشمل كلام الله تعالى، وكلام نبيه -ﷺ- وكلام العرب قبل بعثته، وفي زمنه، وبعده، إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين، نظمًا ونثرًا، عن مسلم أو كافر[٢].

وأما الفروق بين هذين التعريفي التي تساعد على توضيح مفهوم السماع فهي:

أن الإمام ابن الأنباري قد آثر مصطلح (النقل) على مصطلح السماع؛ ليلمح إلى أن مصادر النحو قسمان: مصادر منقولة ومصادر معقولة؛ ولأن مصطلح (السماع) قد يوحي بأن هذا الكلام يُشترط فيه أن يكون مسموعا من مصدره الأصلي؛ بحيث لا يكفي فيه نقل الثقات[٣].

اهتم الإمام ابن الأنباري في تعريفه بالإشارة إلى شرط (صحة النقل)، أي: أن يكون الناقل لهذا الكلام ممن يوصفون بالصدق فيما ينقل، وقوة التذكر لما يسمع، ولم يهتم الإمام السيوطي بالإشارة في تعريفه إلى هذه النقطة المهمة.

---

١) ينظر: الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة لابن الأنباري، تحقيق: سعيد الأفغاني، ص٨١، ٤٥.
٢) ينظر: الاقتراح في أصول النحو لجلال الدين السيوطي، ص٣٩.
٣) ينظر: أصول النحو العربي، د. محمود أحمد نحلة، ص٣١.

أشار الإمام ابن الأنباري في تعريفه إلى مسألة دقيقة جدا في تقييم المادة المسموعة، وهي مسألة (القلة والكثرة)، وهي مسألة أصولية قديمة أشار إليها أبو عمرو بن العلاء (ت: ١٥٤هـ) حين سئل: أخبرني عما وضعتَ مما سميتَه عربية، أيدخل فيها كلام العرب كله؟ فقال: لا. فقلت: كيف تصنع فيما خالفتك فيه العربُ وهم حُجَّة؟ قال: أعمل على الأكثر، وأسمي ما خالفني لغات[١].

هذا وبناء على مبدأ القلة والكثرة فقد قسم النحويون المادة المسموعة إلى أربعة أقسام

مطرد في القياس والاستعمال.

ومطرد في القياس شاذ في الاستعمال.

مطرد في الاستعمال شاذ في القياس.

شاذ في الاستعمال والقياس معًا[٢].

ثانيًا – دور في التقعيد النحوي:

انعقد الإجماع بين العلماء على أن السماع هو الأصل الأول في التقعيد النحوي، والمصدر الأصيل لاستنباط القواعد النحوية؛ يقول ابن الأنباري: "أدلة صناعة الإعراب ثلاثة: نقل، وقياس، واستصحاب حال"؛ ولذا فقد ذكر الإمام السيوطي أن أدلة النحو الأخرى مرجعها في الأساس إلى السماع[٣]، وذلك لأن الغاية الأساسية من هذا العلم هي انتحاء سمت كلام العرب[٤]؛ ونظرا لهذا الدور الكبير الذي يلعبه السماع في التقعيد النحوي فقد عقد الإمام ابن الأنباري في كتابه (الإغراب في دل الإعراب) بحثا طويلا للرد على الاعتراضات الموجهة إلى الاحتجاج بالنقل[٥].

& & & &

---

١) ينظر: طبقات النحويين واللغويين لأبي بكر الإشبيلي، ص٣٩.
٢) ينظر: الخصائص لابن جني، ١/ ٩٨.
٣) ينظر: الاقتراح للسيوطي، ص٢٦.
٤) ينظر: الخصائص لابن جني، ١/ ٣٥.
٥) ينظر: الإغراب في جدل الإعراب، ص٤٦.

المطلب الثالث

منهج الكوفيين في التعامل مع المسموعات

يمكننا أن نبين أهم ملامح المنهج الكوفي في السماع في النقاط الآتية:

أولا – مصدر السماع:

اتخذ النحويون الكوفيون ثلاثة مصادر للنقل الذي تبنى عليه الأحكام النحوية، وهي:

القرآن الكريم:

أجمع النحويون بصريهم وكوفيهم على أن القرآن الكريم حجة في العربية؛ لأنه أفصح وأبلغ كلام عرفه العرب، كما أنه نص منقول بالتواتر القطعي، كما نبهوا على أن القرآن الكريم مع ربانية مصدره، فإنه جار على أسلوب العرب وطرائقهم في الكلام[1].

وقد أجمع النحويون بصريهم وكوفيهم أيضا على أن جميع القراءات القرآنية المتواترة حجة في العربية، والمقصود بالتواتر عندهم أن يبلغ عدد النقلة حدا لا يجوز فيه على مثلهم الاتفاق على الكذب[2].

أما القراءات الشاذة[3] فإن للاحتجاج بها عند الكوفيين مذهبا خالفوا به غيرهم من النحويين، وهذا المذهب يتلخص في ميلهم إلى قبول الاحتجاج بالقراءة الشاذة، وعدم التسرع في رفضها وتقديمها على القياس إذا تعارضا؛ حيث نجد كثيرا من القضايا النحوية التي يحتج فيها الكوفيون بالقراءات الشاذة[4].

---

١) ينظر: الإغراب في جدل الإعراب، ص٨٣، والكتاب ١/ ٣٣٢.

٢) ينظر: الإغراب في جدل الإعراب، ص٨٤.

٣) لا بد من التنبيه هنا إلى أمرين مهمين:

الأول: المقصود بالقراءة الشاذة هي القراءة التي تروى آحادًا -بخلاف التواتر- وتخالف خط المصحف العثماني الإمام.

الثاني: أن الخلاف في الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية إنما هو موجود عند المتقدمين من النحاة فأما المتأخرين فلا خلاف بينهم في وجوب الاحتجاج بجميع القراءات القرآنية المتواتر منها والشاذ.

٤) ينظر: في أصول النحو لسعيد الأفغاني، ص٤٠، وأصول النحو العربي لمحمود نحلة، ص٤٤.

والكوفيون في هذا يخالفون مذهب البصريين الذين عمد كثير من شيوخهم إلى ردّ بعض من القراءات تعصبا لمقاييسهم النظرية، بل اتهموا بعض القراء بالجهل بالعربية، ومن ذلك قول المبرد (ت: ٢٨٦هـ): "فأمّا قراءَة من قرأ (معايِش) فهمز فإنَّه غَلط، وإنَّما هَذِه القراءَة منسوبة إِلى نَافِع بن أَبي نُعَيْم وَلم يكن لَهُ علم بِالْعَرَبِيَّةِ"[1].

الحديث الشريف:

تعد مسألة الاستشهاد بالحديث النبوي على القواعد النحوية من أشهر المسائل الخلافية في كتب أصول النحو، ولسنا هنا في مجال بسط هذه المسألة وحكاية أدلة كل من المجيزين والمانعين، بل المقصد هنا معرفة موقف الكوفيين من الاستشهاد بالحديث النبوي، فنقول:

تذكر مصادر علم أصول النحو أن أغلب النحويين القدماء كانوا لا يرون الاحتجاج بالحديث الشريف دون التصريح بذلك، وإنما استُدل على هذا الرأي من عدم احتجاجهم به، وخلو مؤلفاتهم من الشواهد الحديثية على ما يقررونه من القواعد النحوية، سواء كانوا كوفيين أو بصريين[2].

غير أن من يطالع مصادر النحو الكوفي يلمس جيدا قصور هذا البحث عن الاستشهاد بالأحاديث النحوية عند الكوفيين؛ ففي «معاني القرآن» للكسائي (ت: ١٨٩هـ) نجده يحتج بالحديث النبوي في كثير من المواضع؛ من ذلك قوله: "{قَالَ هَـٰذِهِ نَاقَةٌ لَهَا شِرْبٌ وَلَكُمْ شِرْبُ يَوْمٍ مَعْلُومٍ}[3] اختار الكسائي (الشَّرب) بالفتح في المصدر، واحتج برواية بعض العلماء أن النبي -ﷺ- قال: «**إنها أيام أكل وشَرب**»[4]"[5].

---

١) المقتضب١/ ١٢٣.

٢) ينظر: أصول النحو العربي لمحمود نحلة، ص٤٩، وأصول النحو العربي، محمد خان، ص٣٥، وفي أصول النحو لسعيد الأفغاني، ص٤٦، وأصول النحو العربي لمحمد خير الحلواني، ص٣١.

٣) الشعراء: ١٥٥

٤) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه، كتاب الصيام، باب تحريم صوم أيام التشريق، ٢/ ٨٠٠، رقم ١١٤١.

٥) معاني القرآن للكسائي، ص٢٠٦.

وفي «معاني القرآن» للفراء نجد كذلك مواضع احتج فيها بالحديث النبوي، من ذلك قوله: "(تَغِيضُ) يقول: فما تنقص من التسعة الأشهر التي هي وقت الحمل (وَمَا تَزْدَادُ) أي: تزيد على التسعة أو لا ترى أن العرب تَقُولُ: غاضت المياهُ أي: نقصت. وَفِي الحديث: **«إذا كَانَ الشتاء قيظًا، وَالْوَلَدُ غيظًا، وغاضت الكرامُ غَيْضًا وفاضت اللئامُ فيضًا»**[1]"[2].

ويقول في موضع آخر: "والصّنوان النّخلات يكون أصْلُهنَّ واحدًا. وجاء في الحديث عَن النَّبِيّ -ﷺ-: **«إنّ عَمّ الرجل صِنْو أبيه»**[3]"[4].

وقد نقل ابن الأنباري في كتاب «الإنصاف» بعض المسائل التي احتج فيها الكوفيون على مذهبهم بالأحاديث النبوية[5].

كلام العرب:

يكاد يكون من المُجمع عليه أن المدرسة الكوفية رغم تأخر نشأتها عن المدرسة البصرية إلا أنها كانت أوسع رواية لكلام العرب[6]، إلا أن الواقع أن هذا الأمر لم يحسب على أنه من مميزات المدرسة الكوفية؛ إذ لم تنتج كثرة مروياتهم في الحقيقة عن كثرة سماع من الفصحاء الخلص، أو عن كثرة الرحلات إلى البادية، بل يكاد يكون من المشهور أن كثرة مرويات الكوفيين كان السبب فيها تساهلهم الشديد في النقل، حتى إنهم اتُّهموا بأنهم نقلوا عن كثير ممن وقع اللحن في كلامهم؛ وقد نتج عن هذا كثرة التناقضات بين مروياتهم؛ حتى جعلوا لكل قول شيء مما يرونه قاعدة تخصه[7].

& & & &

١) أخرجه أبو نعيم في حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، ٣/ ٣٥٨.

٢) معاني القرآن للفراء، (٢/ ٥٩).

٣) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه، كتاب الزكاة، باب في تقديم الزكاة ومنعها، (٢/ ٦٧٦)، رقم (٩٨٣).

٤) معاني القرآن للفراء، (٢/ ٥٩).

٥) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لكمال الدين ابن الأنباري، (٢/ ٤٢٧).

٦) ينظر: تاريخ الأدب العربي العصر الجاهلي، شوقي ضيف، (ص١٤٩)، ومصادر الشعر الجاهلي لناصر الدين الأسد، (ص٤٣٣).

٧) ينظر: من تاريخ النحو العربي لسعيد الأفغاني، (ص٧٦)، المدارس النحوية لشوقي ضيف، (ص١٥٩).

المسألة الأولى

لغة الإتمام في (هن)

أولا – عرض المسألة:

استقر تقسيم النحويين للاسم من حيث الإعراب والبناء على أن الاسم إما أن يكون معربا وإما أن يكون مبنيا، فإذا كان معربا فإن علامات إعرابه إما أن تكون أصلية: بالضمة رفعا وبالفتحة نصبًا وبالكسرة جرا، وإما أن تخرج عن ذلك إلى علامات أخرى فرعية[1].

وقد تعددت هذه العلامات الفرعية، وانقسمت إلى أبواب متعدد؛ فمنها باب المثنى الذي يرفع بالألف نيابة عن الضمة وينصب ويجر بالياء نيابة عن الفتحة والكسرة، ومنها الممنوع من الصرف الذي يجر بالفتحة نيابة عن الكسرة ...إلخ.

ومن هذه الأبواب التي خرج إعرابها عن هذه العلامات الأصلية باب الأسماء الستة التي هي: (أب – أخ –حم – فو – ذو – هن)؛ فترفع بالواو وتنصب بالألف وتجر بالياء.

وقد ذهب البصريون[2] إلى أن هذه الأسماء الستة جميعها يجري فيها ثلاث لغات هي:

لغة الإتمام: بالواو رفعا وبالياء جرا وبالألف نصبا.

لغة القصر: وهي إلزامها الألف والإعراب بحركات مقدرة عليها للتعذر، نحو: مررت بأباك.

لغة النقص: وهي إعرابها بحركات ظاهرة على حروفها الأخيرة، نحو رأيت أبًا، ومررت بأبٍ[3].

١) ينظر: اللمع في العربية لابن جني،(ص١٠)، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري، (١/ ٦٤).

٢) ينظر: الكتاب ٣/ ٣٦٠، وشرح المفصل لابن يعيش١/ ١٥٣، والتذييل والتكميل ١٥٧/١.

٣) ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري، (١/ ٦٩).

وقد اتفق الكوفيون مع البصريين في جريان هذه اللغات الثلاث في الأسماء الستة كلها فيما عدا (هن) فقد أنكر الفراء[1]، ومَن تبعه[2] لغة الإتمام فيه، واحتجوا لذلك بالأدلة الآتية:

أولا: أن الأصل في الأسماء المعربة أن تعرب بالحركات الأصلية، ولا يجوز العدول عن هذا الأصل بغير علة تقتضيه.

ثانيًا: أن الـ(هن) إنما ورد في كلام العرب معربًا بحركات ظاهرة على النون، وذلك كما في قول الشاعر[3]:

رُحْتِ وَفِي رِجْلَيْكِ مَا فِيهِمَا وَقَدْ بَدَا هَنْكِ مِنَ الْمِئْزَرِ

أراد: «هَنُكِ» فسكن كما يسكن «عَضُد».

ثالثا: وقد استدلوا على أن «هَنُ» تعرب الحركات، بقول النبيﷺ: مَنْ تَعَزَّى بِعَزَاءِ الْجَاهِلِيَّةِ فَأَعِضُّوهُ بِهُنِّ أَبِيهِ ، ولا تَكْنُوا»[4]. كما استدلوا بقول علي ﷺ: «مَنْ يطْلُ هَنُ أبيه يَنْتَطِقْ بِهِ»[5].

ثانيًا – السماع الذي خالفه الكوفيون:

نقل الخليل بن أحمد (ت: ١٧٠هـ)، وسيبويه (ت: ١٨٠هـ) في كتابه أنه سمع من العرب من يقول: هذا هنوك ورأيت هناك ومررت بهنيك[6].

١) ينظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير لأبي علي الشلوبين ١/٣٤٤-، والتذييل والتكميل ١/١٦٣.
٢) كالزجاجي ينظر: الجمل في النحو ص٣،٤.
٣) البيت من بحر السريع وهو للأقيشر الأسدى ينظر: ديوانه ص ٧٨، والكتاب ٤/ ٢٠٣، وشرح تسهيل الفوائد لابن مالك، ١/٤٤، وشرح المفصل لابن يعيش ١/١٤٨.
الشاهد فيه أنه أسكن النون من (هَنكِ) وهو مرفوع لأنه فاعل (بدا).
٤) أخرجه النسائي في سننه برقم٨٨١٣- ٨/١٣٦، وأحمد في مسنده برقم٢١٢٣٦ - ٣٥/ ١٥٩.
٥) يريد من كثر إخوته اشتدَّ ظهره وعزُّه بهم. ينظر: مجمع الأمثال للميداني ٢/ ٣٠٠.
٦) ينظر: العين (٤/ ٩٢)، والكتاب (٣/ ٣٦٠).

ثالثا – الترجيح:

إذا نظرنا في المسموعات الواردة في هذه المسألة وجدناها:

-البيت الذي يرويه الكوفيون بلغة النقص.

-سماع الخليل وسيبويه لغة الإتمام عن العرب.

فأما بيت الكوفيين فلا خلاف في أن يثبت وجود لغة النقص في (هن)، ولم يخالف فيه البصريون، بل رواه كثير من العلماء شاهدا على هذا[1].

إلا أنهم خالفوا الكوفيين بحكاية سماع لغة التمام عن العرب، والراجح في هذه المسألة – من وجهة نظر الباحث- هو رأي الكوفيين القائل بعدم جواز إتمام (هن) نظرا للآتي:

-ثبوت الدليل من كلام العرب على لغة النقص، وعدم وجود ما يخالفه من ذلك؛ إذ إن ما نقله سيبويه والخليل عن العرب إنما هو رواية عن مجهول؛ وقد ذهب جمهور الأصوليين إلى عدم الاحتجاج بالمروي عن المجهول[2].

قال الشلوبين: قال: «السادس «هنوك» استدركه على أبى القاسم، والأشهر ألا يكون منها، وأن يكون من باب «يد» فلا ينبغي أن يستدرك عليه؛ لأن بناءهم إنما هو على الأشهر.... وذكر الفراء اختلاف اللغات في هذه الأسماء، واحتفل فيها احتفالاً كلياً، ولم يذكر في «هن» إلاَّ لغة واحدة، وهى لغة من يجعلها كـ«يد»، وإذا كان الأمر على هذا، كان في هذا الذي فعله المؤلف من حمل اللغة القليلة على الكثيرة، وإجراؤها مجراها فساد وهم إنما يعقدون كلامهم على المشهور ولا يلتفتون إلى القليل ولا إلى النادر»[3].

١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (١/ ٤٤)، والمقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي، (١/ ١٤٩).
٢) ينظر: في أصول النحو لسعيد الأفغاني، (ص٦٥)، وأصول النحو لمحمد خير الحلواني، (ص٦٣).
٣) شرح المقدمة الجزولية للشلوبين ١/٣٤٤. وينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٤٤.

-على فرضية جواز الاحتجاج بسماع سيبويه فإن تلك القضية تدخل إذن في باب تعارض نقلين، وأرجح هذين النقلين هو نقل الكوفيين؛ لأن نقلة بيت الكوفيين أكثر من نقلة سماع الخليل وسيبويه[1].

-أن الإجماع قد انعقد على أن النقص أحسن في الـ(هن) وأكثر، والمجمع عليه أول من المختلف فيه[2].

قال أبو حيان: " ولما لم يكن ذلك بالمشهور في كلام العرب- التمام في هن- لم يعده كثير من النحويين منها، والمشهور نقصه كما قال الفراء "[3].

& & & &

المسألة الثانية

جمع العلم المؤنث بالتاء جمع مذكر سالم

أولا – عرض المسألة:

اشترط النحاة في الاسم الذي يجمع جمع مذكر سالم الشروط الآتية[4]:

أولا: إذا كان علما فيجب أن يكون علما لمذكر عاقل خاليا من تاء التأنيث، وألفها، ومن التركيب.

---

١) ينظر: الكتاب لسيبويه، (٤/ ٢٠٣)، ومعاني القرآن للأخفش، (١/ ٨٩)، والحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي، (٢/ ٨٠).

٢) ينظر: الاقتراح في علم أصول النحو، (ص٢٤٢).

٣) ينظر: التذييل والتكميل ١/ ١٦٣.

٤) ينظر: شرح المقدمة المحسبة لطاهر بن أحمد بن بابشاذ - ١/ ١٣٦، و شرح كافية ابن الحاجب لرضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي٣/ ٣٧٢، وارتشاف الضرب من لسان العرب - ٢/ ٥٧٢، وهمع الهوامع شرح جمع الجوامع لجلال الدين السيوطي، ١/ ١٦٦.

ثانيا: إذا كان صفة أن تكون صفة لمذكر عاقل خالية من تاء التأنيث وألفها، وليست على وزن (أفعل) الذي مؤنثه (فعلاء)، ولا على وزن (فعلان) الذي مؤنثه (فعلى).

وقد خالف الكوفيون[1] شرط خلو العلم من تاء التأنيث؛ فأجازوا جمع طلحة –مثلا– على طلحون، يقول أبو بكر بن الأنباري: "فإذا سميت رجلاً باسم فيه هاء التأنيث كقولك:قام طلحة وحمزة، ثم جمعته كان لك فيه وجهان:أجودهما:أن تقول:قام الطلحون والحمزون، فتجمعه بالواو والنون إذا كان للمذكر ومعناه فلان، والوجه الآخر:أن تجمعه على لفظه فتقول:قام الطلحات والحمزات "[2].

فأجود الوجهين عنده أن تجمع مثل هذا جمع مذكر سالما؛ لأنه مذكر معنى، وإن كان مؤنثا لفظا[3]، كأنه يشير إلى أن الحمل على المعنى أجود من الحمل على اللفظ.

ونسبه السيرافي للكسائي والفراء فقال: "وأجاز الكسائيّ والفراء جمع ذلك بالواو والنون، فإذا جُمِع بالواو والنون سكّنوا اللام من طلحة؛ لأنهم يُقدِّرون جمع "طَلْحٍ"، فلا يحركون اللام "[4]. ونسبه ابن منظور للفراء وحده[5].

محتجين بالأدلة الآتية:

أنه في التقدير (طلح)؛ لأن الجمع قد تستعمله العرب على تقدير حذف حرف من الكلمة[6].

أنه يُقاس على قولهم في علانية للرجل المشهور علانون، وفي ربعة للمعتدل القامة ربعون[1].

---

١) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري، ١/ ٣٤، واللباب في علل البناء والإعراب للعكبري ١٢١/١، وتوجيه اللمع لابن الخباز ص٤٧٣.

٢) المذكر والمؤنث لابن الأنباري- ١٦٠/٢.

٣) دراسة في النحو الكوفي ص ٣٨٦، ٣٨٧.

٤) شرح كتاب سيبويه ٤/ ١٤٤.

٥) اللسان:"ربـ ع" ٨/ ١٠٧.

٦) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري، (١/ ٣٤).

أنَّ الألفَ أدلُّ على التأنيثِ وألزمُ من التاء، ألا ترى أنَّ التاء تدخل لا لتأنيث المعنى بل للمبالغة نحو رواية ونسّابة والألفُ لا تدخل إلاَّ للتأنيث، فإذا جَازَ إبطال دلالتها على التأنيث في الجمع كانت التاء أولى بذلك[٢].

قياسا على ما خُتِم بألفي التأنيث الممدودة والمقصورة[٣].

ثانيًا – السماع الذي خالفه الكوفيون:

خالف الكوفيون السماع في هذه المسألة من وجهين:

الأول: السماع المثبت؛ إذ إنه قد ورد جمع (طلحة) على (طلحات)، كما في قول الشاعر[٤]:

رَحِمَ اللهُ أَعْظُمًا دَفَنُوها بِسِجِسْتَانَ طَلْحَةَ الطَّلَحَات

الثاني: السماع المنفي؛ إذ إنه لم يُسمع عن العرب أنهم قالوا في جمع طلحة: طلحون[٥].

ثالثا – الترجيح:

الراجح في هذه المسألة هو ما ذهب إليه البصريون؛ لأنه أقرب للقياس؛ ودل عليه السماع إثباتا ونفيا[٦].

وفي جمع المذكر المختوم بتاء التأنيث بالواو والنون جمع بين متضادين لو بقيت التاء؛ إذ التاء علامة على تأنيث اللفظ، والواو والنون علامة تذكيره.

& & & &

١) ينظر: التذييل والتكميل ١/ ٣١٢، وهمع الهوامع، (١/ ١٦٧).

٢) ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين للعكبري ص٢٢١.

٣) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري، ١/ ٤٠.

٤) البيت من الخفيف لعبد الله بن قيس الرقيات في ديوانه ص ٢٠، وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ١٤٤، وينظر: شرح كتاب سيبويه ٤/ ١٤٤، وشرح التسهيل لابن مالك٣/ ٢٧١، والتذييل والتكميل ١/ ٢٨١.
الشاهد: قوله: طلحة الطلحات، حيث جاء جمع طلحة بالألف والتاء، وهو المسموع، وهو يعد حجة للبصريين.

٥) ينظر: الكتاب لسيبويه، (٣/ ٣٩٤)، والإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري، (١/ ٣٥).

٦) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف (١/ ٣٥)، واللباب في علل البناء والإعراب للعكبري، (١/ ١٢٢).

المسألة الثالثة

تقديم الخبر على المبتدأ

أولا – عرض المسألة:

اتفق النحويون على أن الأصل في الجملة الاسمية تقديمُ المبتدأ على الخبر، إلا أنهم اختلفوا في جواز تقديم الخبر على المبتدأ؛ فذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه، مفردًا كان أو جملة إذا كان في الخبر ضمير عائد على المبتدأ، واحتجوا لذلك بأن تقديم الخبر يؤدي إلى أن تقدم ضمير الاسم على ظاهره؛ ففي قولك: قائم زيد. قُدِّم الضمير المستكن في (قائم) على ما يعود عليه (زيد)[١].

وما منعه الكوفيون أجازه البصريون[٢]، فأجازوا تقديم خبرِ المبتدأ مفردًا كان أو جملةً، فمثالُ المفرد قولك: "قائمٌ زيدٌ"، و"قائمٌ" خبرٌ عن "زيد" وقد تقدّم عليه. ومثالُ الجملة: "أبوه قائمٌ زيدٌ"، فـ "أبوه" مبتدأٌ و"قائمٌ" خبرُه، والجملةُ في موضع الخبر عن "زيد"، وقد تقدّم عليه.

ثانيًا – السماع الذي خالفه الكوفيون:

لقد خالف الكوفيون في ما ذهبوا إليه في هذه القضية كثيرا من المنقول؛ ففي كتاب الله تعالى: {سَوَاءً مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ}[٣] ، أي: سواء عليهم محياهم ومماتهم، ويقول تعالى: { إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ}[٤]، أي: سواء عليهم الإنذار وعدمه[٥].

١) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري، (١/ ٥٠١)، وهمع الهوامع ، (١/ ٣٨٩).

٢) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٢٣٥، واللباب في علل الإعراب والبناء ١/ ١٤٢، وشرح الألفية للأشموني ١/ ١٩٩.

٣) الجاثية: ٢١.

٤) البقرة: ٦.

٥) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري (ص٤٤).

وقد حكى سيبويه وغيره أنه قد سمع عن العرب: تميمي أنا ومَشنوءٌ مَن يشنؤك، ورجلٌ عبدُ الله[1].

قال ابن يعيش: "أنا" مبتدأ و"تميميٌّ" خبرٌ مقدَّمٌ. ألا ترى أنّ الفائدة المحكوم بها إنّما هي كونُه تميميًّا لا "أنا" المتكلِّمُ[2].

ومن شواهده أيضا قول الشاعر[3]:

بَنُونَا بَنُو أَبْنَائِنَا وبَنَاتُنَا..... بَنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرِّجَالِ الأَبَاعِدِ

والتقدير: بنو أبنائنا بنونا؛ لأن مراد القائل الإعلام بأن بني أبنائهم كبنيهم[4].

وقول الآخر[5]:

فَتًى ما ابنُ الأَغَرِّ إذا شَتَوْنَا..... وحبُّ الزَّادِ في شَهْرَيْ قُمَاحِ

وتقديره: ابنُ الأغر فتًى ما إذا شَتَوْنا

ثالثا – الترجيح:

الراجح في هذه المسألة هو رأي البصريين؛ لسببين:

الأول: كثرة الشواهد في كلام العرب الدالة عليه.

الثاني: موافقته للقياس، وذلك من وجهين:

أحدهما: أن الخبر يشبه الفعل والفعل يتقدم ويتأخر.

---

١) ينظر: الكتاب (٢/ ١٢٧).

٢) ينظر: شرح المفصل ١/ ٢٣٥.

٣) البيت من الطويل ولم أقف على قائله ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين ص ٢٤٦، وشرح الكافية الشافية ١/ ٣٦٧، والتصريح بمضمون التوضيح ١/ ٢١٤، وخزانة الأدب للبغدادي ١/ ٤٤٤.
والشاهد فيه قوله: "بنونا بنو أبنائنا" حيث جاز تقديم الخبر على المبتدأ مع مساواتهما في التعريف، لأجل القرينة المعنوية، لأن الخبر هو محط الفائدة، فما يكون فيه التشبيه الذي تذكر الجملة لأجله فهو الخبر، وهو قوله: "بنونا" إذ المعنى أن بني أبنائنا مثل بنينا لا أنّ بنينا مثل بني أبنائنا.

٤) ينظر: شرح تسهيل الفوائد لابن مالك، (١/ ٢٩٧).

٥) البيت من الوافر للهذلي في: توجيه اللمع ص١١٦، وبلا نسبة في: اللباب في علل الإعراب والبناء ١/ ١٤٢، والتذييل والتكميل ٣/ ٣٥٢.
والاستشهاد به في قوله "فتى ما ابن الأغر" فإن هذه جملة من مبتدأ وخبر، وقد تقدم فيها الخبر على مبتدئه، ولا يجوز لك أن تجعل المتقدم وهو قوله فتى ما، مبتدأ، والمتأخر -وهو قوله ابن الأغر- خبرًا عنه، وذلك لأن المتقدم نكرة والمتأخر معرفة.

والثاني: أن الخبر يشبه المفعول؛ لأنه قد يصير مفعولا في قولك ظننت زيدا قائما والمفعول يجوز تقديمه[1].

المسألة الرابعة

أولى الفعلين بالعمل عند التنازع

أولا – عرض المسألة:

المقصود بالتنازع في النحو العربي هو اشتراك فعلين أو ما في معناهما في معمول واحد، نحو: ضربت وأكرمت زيدًا؛ فإن "زيدا" مفعول للفعلين (ضرب – أكرم)، ومذهب البصريين في هذه القضية إعمال الفعل الثاني، ومذهب الكوفيين إعمال الأول[2].

واحتج الكوفيون لمذهبهم بالنقل والقياس، فأما النقل فقول امرئ القيس[3]:

فَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لأَدْنَى مَعِيْشَةٍ كَفَانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيْلٌ مِنَ المَالِ

فأعمل الفعل الأول، ولو أعمل الثاني لنصب "قليلا" وذلك لم يروه أحد[4].

وأما القياس فهو أن الفعل الأول سابق الفعل الثاني، وهو صالح للعمل كالفعل الثاني، إلا أنه لما كان مبدوءا به كان إعماله أولى؛ لقوة الابتداء والعناية به؛ ولهذا لا يجوز إلغاء

---

١) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري، (١/ ١٤٢).

٢) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٢١١، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٦٧، وشرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام الأنصاري، (ص١٩٧)، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، (٢/ ١٦٠).

٣) البيت من الطويل، ينظر: ديوان امرئ القيس، اعتنى به: عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة – بيروت، ط٢، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م، (ص١٣٩)، والكتاب ١/ ٧٩، والمقتضب ٤/ ٧٦، وشرح الألفية للأشموني ١/ ٤٥١.
والشاهد فيه قوله: "كفاني ولم أطلب قليل"، حيث جاء قوله: "قليل" فاعلا لـ"كفاني"، وليس البيت من باب التنازع، لأن من شرط التنازع صحة توجه كل واحد من العاملين إلى المعمول المتأخر مع بقاء المعنى صحيحا، والأمر ههنا ليس كذلك، لأن القليل ليس مطلوبا.

٤) ينظر: إيضاح شواهد الإيضاح للقيسي ١/ ١٠٥، وشرح شواهد الإيضاح لابن بري ص٩٢.

"ظننت" إذا وقعت مبتدأة، نحو "ظننت زيدا قائما" بخلاف ما إذا وقعت متوسطة أو متأخرة، نحو "زيد ظننت قائم، وزيد قائم ظننت"[1].

ثانيًا – السماع الذي خالفه الكوفيون:

خالف الكوفيون فيما ذهبوا إليه في هذه القضية كثيرا من شواهد السماع، ومنها قول الله تعالى: {آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا}[2]؛ حيث إنه أعمل الفعل الثاني، وهو أفرغ، ولو أعمل الفعل الأول لقال: أفرغه عليه.

وقال تعالى: {هَاؤُمُ اقْرَأُوا كِتَابِيَهْ}[3]فأعمل الثاني وهو اقرءوا، ولو أعمل الأول لقال: اقرءوه. ومن ذلك أيضا قول الفرزدق[4]:

ولكنَّ نَصْفًا لو سَبَبْتُ وسَبَّنِي بَنُو عَبْدِ شَمْسٍ مِنْ مَنَافٍ وهَاشِمِ

فأعمل الثاني، ولو أعمل الأول لقال "سببت وسبوني بني عبد شمس" بنصب "بني" وإظهار الضمير في سبني[5].

ثالثا – الترجيح:

الراجح في هذه المسألة –من وجهة نظر الباحث– هو استواء الوجهين؛ وذلك لقوة الأدلة الدالة عليهما؛ فيستوي أن يُقال: (قاما وقعد أخواك) و (قام وقعدا أخواك)[6].

غير أنه ينبغي الإشارة هنا إلى أن كثيرا من النحويين قد احتجوا على استشهاد الكوفيين ببيت امرئ القيس:

---

١) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري، (ص٤٠)، والتبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين للعكبري، (ص٢٥٦).

٢) الكهف: ٩٦.

٣) الحاقة: ١٩.

٤) البيت من الطويل ينظر: ديوان الفرزدق ٥٢٣/٢، والكتاب ١/ ٧٦، ٧٧، وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ٢٠٩، والتذييل والتكميل٧/ ٨٨.

والشاهد فيه قوله: "سببت وسبني بنو" حيث تنازع الفعلان المعمول ذاته "بنو عبد شمس"، الأول يطلبه مفعولًا، والثاني يطلبه فاعلًا، وقد أعمل الثاني.

٥) ينظر: الكتاب (١/ ٧٧)، والمقتضب (٤/ ٧٤)، واللباب في علل البناء والإعراب للعكبري، (١/ ١٥٤).

٦) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش(١/ ٢١٠)، وشرح قطر الندى وبل الصد لابن هشام، (ص١٩٩).

فَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لأَدْنَى مَعِيْشَةٍ كَفَانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيْلٌ مِنَ المَالِ[1]

بأن ذلك ليس داخلا في باب التنازع أصلا؛ لأن شرط التنازع –كما سبقت الإشارة– اشتراك عاملين في معمول واحد؛ والفعل (أطلب) هنا ليس متوجها للعمل في (قليل)؛ فلذا رفعه على الفاعلية للفعل (كفاني)[2].

& & & &

المسألة الخامسة

(نعم) و (بئس) بين الفعلية والاسمية

أولا – عرض المسألة:

اختلف النحويون في (نعم) و(بئس)؛ فذهب جمهور البصريين[3] إلى أنهما فعلان، وذهب الكوفيون[4] إلى أنهما اسمان.

واحتج الكوفيون لمذهبهم بدخول حرف الجر عليهما كما في قول حسان بن ثابت[5]:

ألستُ بِنِعْمَ الجارُ يُؤْلِفُ بَيْتَهُ أخَا قِلَّةٍ أو مُعْدِمَ المالِ مُصْرِمَا

وكما في قول الأعرابي الذي بُشِّر ببنت: والله ما هي بنعم الولد. وقول آخر وقد سار إلى محبوبته على حمار بطيء: نعم السير على بئس العير. وحروف الجر لا تدخل إلى على الأسماء كما هو معلوم[6].

---

١) سبق تخريجه.

٢) ينظر: الكتاب (١/ ٧٩)، والمقتضب (٤/ ٧٦)، والمفصل (ص٤٠).

٣) ينظر: شرح الكافية الشافية ٢/ ١١٠٢، والتصريح بمضمون التوضيح ٢/ ٧٥، وشرح الألفية للأشموني ٢/ ٢٧٥.

٤) ينظر: معاني القرآن للفراء١٤١/٢، والإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٩٧.

٥) البيت من الطويل ينظر: ديوان حسان بن ثابت، تحقيق: سيد حنفي حسنين، دار المعارف – مصر، ص١٢٨، وأسرار العربية لابن الأنباري ص١٠٣، وشرح المفصل لابن يعيش٤/ ٣٨٩، وتوجيه اللمع لابن الخباز ص٣٨٩.

والشاهد فيه قوله: "بنعم" حيث دخلت "الباء" على "نعم" وهذا دلالة الاسمية.

٦) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري، ١/ ٨٢، وشرح الكافية الشافية لابن مالك، ٢/ ١١٠٢، وهمع الهوامع ٣/ ٢٣.

واستدلوا أيضا بالإخبار عنهما بجعلهما مبتدأ، قال الرؤاسي: سمعت العرب تقول: فيك نِعمَتِ الخَصلةُ. وعطفهما على الاسم. قال الفراء: سمعت العرب تقول: الصالحُ وبئسَ الرجلُ في الحقِّ سواءٌ[1].

ثانيًا – السماع الذي خالفه الكوفيون:

خالف الكوفيون فيما ذهبوا إليه ما جاء عن العرب من اتصال ضمائر الرفع بالفعلين (نعم – بئس)؛ حيث قالوا: "نِعْمَا رجلين، ونِعْمُوا رجالًا"[2]. كما خالفوا ما ورد من اتصال تاء التأنيث الساكنة بهما – وهي مختصة بالفعل الماضي– كما في قول رسول الله –ﷺ–: «**مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَبِهَا وَنِعْمَتْ**»[3].

وقوله –ﷺ–: «**فَنِعْمَ الْمُرْضِعَةُ وَبِئْسَتِ الْفَاطِمَةُ**»[4].

ثالثًا – الترجيح:

الراجح في هذه المسألة هو مذهب البصريين ومن تبعهم؛ وذلك للأسباب الآتية:

أولا: كثرة الشواهد المسموعة على لحوق ضمائر الرفع بـ(نعم – بئس)، وكذلك لحوق تاء التأنيث الساكنة، وكل ذلك من علامات الأفعال.

ثانيًا: اجتماع روايات الكوفيين فيما استشهدوا به على ارتفاع فاعلٍ، ولا وجود لعامل غير (نعم – بئس).

ثالثا: أن ما استشهد به الكوفيون مؤول إلى حذف موصوف وصفته، وإقامة معمول الصفة مقامهما، أي أن قول الأعرابي: (والله ما هي بنعم الولد) أصله: والله ما هي بولد مقول فيه، وذلك قياسا على قول الشاعر[1]:

---

١) ينظر: التذييل والتكميل ١٠/ ٧٠.

٢) حكاه الكسائي ينظر: شرح الكافية الشافية ٢/ ١١١١، والتبيين عن مذاهب النحويين ص ٢٧٤.

٣) أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب إقامة الصلاة، والسنة فيها، باب ما جاء في الرخصة في غسل الجمعة، ١/ ٣٤٧)، رقم ١٠٩١، وأبو داود في سننه، كتاب الطهارة، باب في الرخصة في ترك الغسل يوم الجمعة، ١/ ٩٧، رقم ٣٥٤.

٤) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه، كتاب الأحكام، باب ما يكره من الحرص على الإمارة، ٩/ ٦٣، رقم ٧١٤٨.

وَاللَّـهِ مـا لَيْلِـي بِنَـامَ صـاحِبُه ولا مُخـالِطِ اللَّيْـانِ جانِبُـهْ

أي: والله ما ليلي بليل مقول فيه: نام صاحبه[2].

& & & &

المسألة السادسة

(حتى) الناصبة للمضارع

أولا – عرض المسألة:

اختلف البصريون والكوفيون في الفعل المنصوب بعد (حتى) هل هو منصوب بـ(حتى) نفسها أم بـ(أن) مقدرة بعدها؛ فذهب الكوفيون إلى أنه منصوب بـ(حتى) نفسها، واحتجوا على ذلك بأن (حتى) لا تخلو: إما أن تكون بمعنى كي كقولك: (أطع الله حتى يدخلك الجنة) أي: كي يدخلك الجنة، وإما أن تكون بمعنى (إلى أن) كقولك: (اذكر الله حتى تطلع الشمس)، أي: إلى أن تطلع الشمس، فإن كانت بمعنى كي فقد قامت مقام "كي"، "وكي" تنصب، فكذلك ما قام مقامها، وإن كانت بمعنى "إلى أن" فقد قامت مقام "أن"، و"أن" تنصب، فكذلك ما قام مقامها[3].

وذهب البصريون[4] إلى أن "حتى" حرف جر، والفعل بعدها منصوب بتقدير "أن".

---

١) البيت من الرجز لأبي خالد القناني في شرح أبيات سيبويه ٢/ ٣٥٣؛ وبلا نسبة في: شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٢٥٦، والتذييل والتكميل ١٠/٧٢، وهمع الهوامع ١/٣٢.
والشاهد فيه قوله: "بنام صاحبُه" حيث قيل إنّ "نام صاحبه" علم منقول عن جملة، وقيل: أراد: ما ليلي برجل نام صاحبه، ثمّ حذف الموصوف. وقيل: إنّ حرف الجرّ داخل على محذوف، والتقدير: بمقول فيه: نام صاحبُه.

٢) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري، ١/ ٩٢، واللباب في علل البناء والإعراب للعكبري، ١/ ١٨١، شرح الكافية الشافية لابن مالك، ٢/ ١١٠٣.

٣) ينظر: معاني القرآن للفراء١/١٣٢، والإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري، ٢/ ٤٨٩، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي، ٣/ ١٢٥٠.

٤) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ١/ ٣٠٤، والإنصاف السابق ذاته.

ثانيًا – السماع الذي خالفه الكوفيون:

استدل البصريون على أن الأصل في عمل (حتى) الجر، وأن الفعل المنصوب بعدها منصوب بتقدير (أن) بقول الشاعر[1]:

دَاوَيْتُ عين أبي الدَّهيقِ بِمَطْلِهِ حَتَّى المَصِيفِ وَيَغْلُوَ القِعْدَانُ

فـ(المصيف) مجرور بـ(حتى)، و(يغلو) عطف عليه، فلو كانت (حتى) هي الناصبة لوجب أن لا يجيء الفعل هاهنا منصوبًا بعد مجيء الجر؛ لأن (حتى) لا تكون في موضع واحد جارة وناصبة، والمعطوف يجب أن يكون على إعراب المعطوف عليه؛ فإذا لم يكن قبل (يغلو) فعل منصوب، وكان قبله اسم مجرور علمت أن ما بعد الواو يجب أن يكون مجرورًا، وإذا وجب الجر بعد الواو وجب أن يكون (يغلو) منصوبًا بتقدير أنْ؛ لأنْ أنْ مع الفعل بمنزلة الاسم[2].

ثالثًا – الترجيح:

الراجح في هذه المسألة قول البصريين لسببين:

الأول: استدلالهم بشاهد من السماع وانعدامه عند الكوفيين.

الثاني: أنه قد ثبت أن (حتى) تعمل الجر في الأسماء؛ فوجب أن يأتي بعدها اسم مجرور؛ فلزم تقدير (أن) لتؤول مع فعلها باسم، كما أن الحرف الواحد لا يجوز أن يكون من عوامل الأسماء والأفعال في وقت واحد على مذهب الكوفيين.

& & & &

١) البيت من الكامل ولم أقف على قائله ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٤٩٠، وتوجيه اللمع ص ٢٤٩.

الشاهد: قوله: حتى المصيف وتغلوا: حيث جر المصيف ونصب تغلو، فإن كانت حتى هي الجارة فقد بقي تغلو بلا ناصب، وإن كان الجر بإضمار إلى، فهو يقدر الفعل الماضي بعد حتى فقد بقي تغلو بلا ناصب فبان أن الصواب ما قاله للبصريون: وهو أن التقدير وأن تغلو، والفعل في موضع المصدر، وهو اسم معطوف على المصيف، كأنه قال: حتى المصيف وغلاء القعدان.

٢) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري، (٢/ ٤٩١).

المسألة السابعة

مجيء (كي) حرف جر

أولا – عرض المسألة:

ذهب الكوفيون[1] إلى أن (كي) لا تكون إلا حرف نصب، فهي مختصة بالفعل، ولا يجوز أن تكون حرف جر، وذهب البصريون[2] إلى أن (كي) تكون حرفا ناصبا للفعل المضارع، وتكون حرفا جارا، فإذا استعملت جارة فهي بمنزلة لام التعليل معنى وعملا، أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا: إن (كي) لا يجوز أن تكون حرف جر؛ لأن "كي" من عوامل الأفعال، وما كان من عوامل الأفعال لا يجوز أن يكون حرف خفض؛ لأنه من عوامل الأسماء، وعوامل الأفعال لا يجوز أن تكون من عوامل الأسماء[3].

واحتجُّوا بدخول لام كي عليها، نحو قولك: جئت لكي تفعل كذا، كما يقال: جئت لأن أفعل كذا، ولو كانت جارة لما دخلت عليها اللام؛ لأن حرف الجر لا يدخل على مثله[4].

ثانيًا – السماع الذي خالفه الكوفيون:

خالف الكوفيون ما ورد عن العرب، حيث قال سيبويه: "وبعض العرب يجعل (كي) بمنزلة (حتَّى) وذلك أنهم يقولون: (كَيْمَه) في الاستفهام، فيعملونها في الأسماء، كما قالوا: حتَّى مَهْ، وحتَّى مَتَى، ولِمَهْ، فمن قال: كيمه، فإنه يُضمر (أنْ) بعدها، وأمَّا مَنْ أدخلَ عليها (اللام) ولم يكن مِنْ كلامه (كَيْمَهْ) فإنها عنده بمنزلة (أنْ) وتدخل عليها (اللام) كما تدخل على (أنْ) ومَن قال: (كَيْمَهْ) جعلها بمنزلة اللام"[5].

١) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي٣/ ١٩٦، والغرة المخفية١/١٦١، ١٧٦، والجنى الداني ص٢٦٢.

٢) ينظر: الكتاب٣/٦، والإيضاح العضدي٣٢٠.

٣) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري، ٢/ ٤٦٥.

٤) التخمير٣/٢٢٢.

٥) الكتاب٣/٦.

والجر بـ(كي) ثابت من كلام العرب، فقد وقعت (كي) موقع اللام مع اسم الاستفهام فقالوا: "كَيْمَهْ" ؟[1] كما قالوا: لِمَهْ، وَعَمَّهْ، وفِيْمَهْ؟ وأصل (كيمه): (كي) دخلت على (ما) الاستفهامية، ثم حذفت الألف من (ما) وأدخلوا عليها هاء الوقف، ولا تحذف ألف ما الاستفهامية إلا بعد حرف الجر، وقد حذفت بعد (كي) فدل على أنها حرف جر[2].

ويؤيده أيضا دخولها على ما المصدرية، كما في قول الشاعر[3]:

إِذَا أَنْتَ لَمْ تَنْفَعْ فَضُرَّ فَإِنَّمَا يُرَجَّى الفَتَى كَيْمَا يَضُرُّ وَيَنْفَعُ

قال الأخفش "جعل "ما" اسما، وجعل "يضر" و"ينفع" من صلته، وأوقع "كي" عليه وجعل "كي" بمنزلة اللام"[4].

ثالثًا – الترجيح:

والذي يترجَّح لي أن (كَيْ) تستعمل على وجهين:

أحدهما: أن تكون ناصبة للفعل المضارع، إما بنفسها، وإما بأن مضمرة.

والآخر: أن تكون جارة، بمنزلة لام التعليل.

وهذا يوافق السماع والقياس؛ وذلك لأنه ثبت دخولها على الأسماء على حدٍّ دخول حروف الجر، كما ثبت دخولها على الأفعال المضارعة، و(كي) على هذا لفظ مشترك لموضعين، ولا يُنْكَر مثل ذلك؛ فقد استعملت (حتى) في النصب والجر.

& & & &

١) ينظر: معاني القرآن للأخفش١/١٢٧، وشرح المفصل لابن يعيش ٤/ ٢٢٩، والتصريح بمضمون التوضيح ٢/ ٣٦٠.

٢) المقتصد٢/١٠٥٢، وشرح الدروس في النحو٣٣٠، والبديع في علم العربية١/١/٥٩٣.

٣) البيت من الطويل، قيل إن قائله هو النابغة الذبياني، وقيل: الجعدي، والأصح أن قائله قيس بن الخطيم. ينظر: المقاصد النحوية للعيني ٣/ ١١٩٦، ١١٩٧، وبلا نسبة في: شرح الكافية الشافية ٢/ ٧٨٢، والجنى الداني ص٢٦٢،
الشاهد: دخول "كي" على "ما" المصدرية، وجرها المصدر المؤول.

٤) معاني الأخفش١/١٣١.

المسألة الثامنة

تقديم خبر [ليس] عليها

أولًا – عرض المسألة:

اختلف النحويون في تقديم خبر (ليس) النافية الرافعة للمبتدأ الناصبة للخبر على قولين:

الأول: أنه يجوز خبر (ليس) عليها، وهو قول المتقدّمين من البصريين، وجماعةٍ من المتأخرين كالسيرافيّ، وأبي عليّ الفارسي[1]، واختلف النقل عن سيبويه فنسب قوم إليه الجواز وقوم المنع[2]. قال الأنباري معقبا: "والصحيح أنه ليس له– سيبويه– في ذلك نص"[3].

الثاني: أنه لا يجوز تقديم خبر (ليس) عليها، وإليه ذهب الكوفيون، وتبعهم أبو العباس المبرد والسيرافي والزجاج وغيرهم[4].

ثانيًا – السماع الذي خالفه الكوفيون:

استشهد المجيزون لتقديم خبر (ليس) عليها بدليل من السماع خالفه الكوفيون، وهو: قوله تعالى: {أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ}[5]؛ حيث قدَّم معمول خبر (ليس) عليها، فإن قوله: {يَوْمَ يَأْتِيهِمْ} يتعلق بـ(مصروف)، وقد قدمه على (ليس)، ولو لم يجز تقديم خبر (ليس) عليها لما جاز تقديم معمول خبرها عليها؛ لأن المعمول لا يقع إلا حيث يقع العامل[6].

ونظير الآية السابقة قول الشاعر[7]:

١) ينظر: الأصول في النحو ١/ ٩٠، والإنصاف في مسائل الخلاف، ١/ ١٣٠، وشرح المفصل لابن يعيش ٤/ ٣٧٠، والتصريح بمضمون التوضيح ١/ ٢٤٥.

٢) ينظر: شرح الألفية لابن عقيل ١/ ٢٧٨.

٣) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ١٣٠.

٤) ينظر: علل النحو ص٢٥٣، وتوضيح المقاصد ، ١/ ٤٩٧.

٥) سورة هود، الآية: (٨).

٦) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، ١/ ١٣١، الخصائص ٢/ ٤٠٢.

٧) من الطويل ولم أهتد لقائله، ينظر: البحر المحيط ١٢٧/٦، والتذييل والتكميل٤/ ١٨٠، وروح المعاني ٦/ ٢١٥.

فَيَأْبَى فَمَا يَزْدَادُ إِلَّا لَجَاجَةً ... وَكُنْتُ أَبِيًّا فِي الْخَفَا لَسْتُ أَقْدَمُ

-ذكر بعضهم[1] من حجج المجيزين أيضاً قول العرب: "أزيداً لست مثله؟"[2]، إذ إن الفعل المفسِّر يجوز أن يعمل في معمول المفسَّر عند عدم الاشتغال عنه بمعمول آخر، فلو حذفت "مثله" لقلت : "أزيداً لست؟" ، أي: "ألست زيداً" فدل ذلك على جواز تقديم خبر "ليس" عليها.[3]

ثالثًا – الترجيح:

الراجح في هذه المسألة هو مذهب الكوفيين، قال ابن عقيل: "ولم يرد من لسان العرب تقدم خبرها- ليس- عليها، وإنما ورد من لسانهم ما ظاهره تقدم معمول خبرها عليها كقوله تعالى: {أَلا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفاً عَنْهُمْ}، وبهذا استدل من أجاز تقديم خبرها عليها"[4].

قال أبو حيان: " وَقَدْ تَتَبَّعْتُ جُمْلَةً مِنْ دَوَاوِينِ الْعَرَبِ فَلَمْ أَظْفَرْ بِتَقَدُّمِ خَبَرِ لَيْسَ عَلَيْهَا[5]".

وأما ما استدل به البصريون فالجواب عليه أنه ليس من المسلم به أن {يَوْمَ} متعلق بـ(مصروف)، ولا أنه منصوب، وإنما هو مرفوع بالابتداء، وإنما بني على الفتح لإضافته إلى الفعل[6].

وأيضا لا يلزم من اغتفار تقديم الفضلة – معمول الخبر- تقديم العمدة.

و"ليس" فعل لا يتصرف في نفسه فلا يتصرف في معموله.

والشاهد : "في الخفا" إذ هو معمول خبر ليس وهو "أقدم" وقد تقدم على "ليس".

١) المغنى لابن فلاح ٣/ ٨٠.

٢) ينظر: الكتاب ١/ ١٠٢.

٣) ينظر: المغني لابن فلاح ٣/ ٨٠ ، وشرح الألفية لابن الناظم ص٩٧.

٤) ينظر: شرح الألفية لابن عقيل ١/ ٢٧٨.

٥) ينظر: البحر المحيط ٦/ ١٢٧.

٦) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ١٣٢.

وقد ثبت أن "ليس" أضعف في التصرف من "كان"؛ لأن "كان" متصرفة و"ليس" جامدة، فما جاز في "كان" لا يجوز في "ليس".

& & & &

المسألة التاسعة

عمل [إن] المخففة

أولا – عرض المسألة:

تعمل (إنَّ) المشددة النصب في الاسم والرفع في الخبر بالاتفاق بين النحويين، واختلفوا في عمل (إن) المخففة على قولين:

الأول: يرى البصريون أن "إن" الساكنة النون مخففة من "إن" المشددة، وتعمل عملها[1].

الثاني: أنها مهملة لا تعمل، وهو قول جمهور الكوفيين[2]. فـ "إنّ" المشددة عندهم لا يجوز تخفيفها، أما "إنْ" الساكنة النون، والتي يعدها البصريون مخففة من الثقيلة، فهي عندهم ثنائية لفظا ووضعا، وهي "إنْ" النافية، ولا تعمل ولا توكيد فيها، واللام بعدها للإيجاب بمعنى "إلا"، ويسمونها "لام إلا".

ثانيًا – السماع الذي خالفه الكوفيون:

استدل البصريون بأدلة من السماع خالفها الكوفيون، وهي:

-قول الله تعالى: {وَإِنَّ كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ إِنَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرٌ}[3]؛ حيث قرأ نافع وابن كثير (وَإِنْ كُلًّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ) بتخفيف (إن) ونصب (كلا)[4].

-وما روى عن العرب: إن عمرًا لَمنطلقٌ، قال سيبويه:" وحدثنا من نثق به، أنه سمع من العرب من يقول: إن عمرا لَمنطلقٌ، وأهل المدينة يقرءون: " وإنْ كُلاً لَما لَيوفينّهم ربُّك أعمالَهم " يخففون وينصبون... كما قالوا: كأنْ ثديَيهْ حُقّانِ وذلك لأن الحرف بمنزلة

---

١) ينظر: الكتاب٢/ ١٤٠.

٢) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، ١/ ١٥٩.

٣) ينظر: سورة هود، الآية: ١١١.

٤) ينظر: الكنز في القراءات العشر لابن المبارك١/ ٧٦، والبحر المحيط، ٦/ ٢١٦.

الفعل، فلما حُذف من نفسه شيء لم يغيِّر عملُه كما لم يغيِّر عملُ لم يكُ ولم أُبَل حين حُذف"[1].

قال المرادي: "وهذه القراءة-(وَإِنْ كُلًّا لَّيُوَفِّيَنَّهُمْ) -، ونقل سيبويه، حجة على من أنكر الإعمال"[2].

-قد صحَّ عن العرب أنهم يقولون "إلا أن أخاك ذاهب"[3] بمعنى أنَّ المشددة، وقد قال الشاعر[4]:

وصَدْرٍ مُشْرِقِ النَّحْرِ ... كأنْ ثَدْيَيْهِ حُقَّانِ

فنصب "ثدييه" بكأن المخففة مع الثقيلة، وأصلها أن أضيف إليها الكافُ... ولا يجوز أن يقال: إن الإنشاد "كأن ثدياه، بالرفع لأنَّا نقول: بل الرواية المشهورة "كأن ثدييه، وكأن وريديه" -بالنصب-[5].

ثالثًا – الترجيح:

الراجح في هذه المسألة هو مذهب البصريين القائل بإعمال (إن) المخففة من الثقيلة لسببين:

الأول: قيام الدليل من السماع الصحيح عليه.

الثاني: أن (إنَّ) إنما عملت النصب في الاسم لما فيها من الشبه بالفعل لدلالتها على معنى التوكيد، وهذا المعنى لا ينصرف عنها بتخفيفها؛ فلم يزل عنها شبه الفعل الذي هو سبب عملها[6].

& & & &

---

١) ينظر: الكتاب ٢/ ١٤٠.

٢) ينظر: الجنى الداني ص٢٠٨.

٣) ينظر: الإنصاف ١/ ١٦٢.

٤) البيت من الهزج ينظر: الإنصاف ١/ ١٦٠، وتوضيح المقاصد ١/ ٥٤٣، وشرح الألفية لابن عقيل ١/ ٣٩١، وهمع الهوامع ١/ ٥١٦، وبرواية: "ثدياه" في: الكتاب ٢/ ١٣٥، وشرح المفصل لابن يعيش ٤/ ٥٦٥، والتصريح بمضمون التوضيح ١/ ٣٣٤.
والشاهد فيه قوله: كأن ثدييه حقان" على الإعمال. ويروى: "كأن ثدياه حقان" حيث خُففتْ "كأن"، فبطل عملها.

٥) ينظر: الإنصاف ١/ ١٦٢.

٦) ينظر: معاني القرآن للأخفش ١/ ١٢٠.

المسألة العاشرة

تقديم الحال على عاملها

أولا – عرض المسألة:

اختلف النحويون في حكم تقديم الحال على الفعل العامل فيها على قولين:

الأول: أنه يجوز تقديم الحال **على** الفعل العامل فيها مطلقا، وإليه ذهب البصريون، والفراء من الكوفيين[1].

الثاني: أنه لا يجوز تقديم الحال على الفعل العامل فيها إلا إذا كان صاحب الحال ضميرا، أما إذا كان صاحب الحال اسما ظاهرا فلا يجوز تقديم الحال على العامل فيها، وإليه ذهب جمهور الكوفيين[2].

وحجتهم في ذلك؛ لئلا يتوهم كون الحال مفعولا وكون صاحبه بدلا، ولكون العلة هذه أجاز بعضهم التقديم إن كان الحال فعلا لزوال المحذور، وهو توهم المفعولية والبدلية[3].

ثانيًا – السماع الذي خالفه الكوفيون:

استدل البصريون على مذهبهم بأدلة من السماع خالفها الكوفيون، ومن ذلك:

-قول العرب: (شتى تَؤُوبُ الحَلَبَةُ)[4]، أي: يرجع الحالبون متفرقين؛ فـ(شتى) حال من الحلبة، وهو اسم ظاهر، وقد تقدمت الحال على (تؤوب)، وهو العامل فيها.

---

١) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٢٥١.

٢) ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين، ص٣٨٣، والتذييل والتكميل ٩/ ٨٩، وتمهيد القواعد ٥/ ٢٢٩١،

٣) ينظر: تمهيد القواعد ٥/ ٢٢٩١.

٤) ينظر: التذييل والتكميل ٩/ ٨٤، وأوضح المسالك ٢/ ٢٧١، وتوجيه اللمع لابن الخباز ص ٢٠٤، وشرح الألفية لابن الناظم ص٣٤٣، والمقاصد الشافية ٣/ ٤٧٢.

-قول الشاعر[1]:

سَرِيعًا يَهُونُ الصَّعب عِنْدَ أُولِي النُّهَى إِذَا بِرَجَاء صَادِقٍ قَابَلُوا اليَأْسَا

حيث قدَّم الحال (سريعا) على العامل فيه (يهون) مع أن صاحبها اسم ظاهر (الصعب).

ثالثًا – الترجيح:

الراجح في هذه المسألة هو مذهب البصريين؛ وذلك لصحة الشاهد عليه من كلام العرب؛ فهو حجة في على الكوفيين فيها[2].

& & & &

المسألة الحادية عشرة

(حاشا) بين الفعلية والحرفية

أولا – عرض المسألة:

(حاشا) من أدوات الاستثناء في العربية، وقد اختلف النحويون فيها على قولين:

الأول: أنها تكون حرفًا وتكون فعلا، فإذا سُبقت بـ(ما) المصدرية تعينت للفعلية وانتصب ما بعدها على المفعولية، وإن لم تُسبق بـ(ما) المصدرية جاز فيها الوجهان، وجاز فيما بعدها النصب على المفعولية والجر بها باعتبارها حرف جر، وإليه ذهب البصريون[3].

الثاني: أنها فعل لا غير، وأن ما بعدها منتصب على المفعولية دائما، سواء سبقها (ما) أو لم يسبقها، وإليه ذهب الكوفيون[4].

ثانيًا – السماع الذي خالفه الكوفيون:

استدل البصريون على مذهبهم بأدلة من السماع خالفها الكوفيون، ومنها:

-قول الشاعر[1]:

---

١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في: التذييل والتكميل ٩/ ٨٤، وتمهيد القواعد ٥/ ٢٢٩١، والمقاصد الشافية ٣/ ٤٧٢.

٢) ينظر: التذييل والتكميل٢/ ٢٥٩.

٣) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٢٢٨، والتبيين عن مذاهب النحويين ص٤١٠، وارتشاف الضرب ٣/ ١٥٣٣، وتوجيه اللمع لابن الخباز ص٢٢٥.

٤) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي ٩٩/٣، والإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٢٢٨، والتبيين عن مذاهب النحويين ص٤١٠، وارتشاف الضرب ٣/ ١٥٣٣،

حَاشَا أَبِي ثَوْبَانَ إِنَّ بِهِ...ضَنًّا عَلَى المَلْحَاة والشَّتْم

فإن (أبي) مجرور؛ فلا يخلو (حاشا) إما أن يكون هو عامل الجر، أو أن يكون عامل الجر مقدر، والثاني باطل؛ لأن عامل الجر لا يعمل مع الحذف؛ فوجب أن يكون (حاشا) هو العامل[2].

- وقول الشاعر[3]:

فِي فِتْيَةٍ جَعَلُوا الصَّلِيبَ إِلاهَهُمْ... حَاشَايَ إِنِّي مُسْلِمٌ مَعْذُور

فلو كانت "حاشا" فعلاً، لقال: حاشاني؛ لأنك تقول: رماني ولا تقول: رماي[4].

ثالثًا – الترجيح:

الراجح في هذه المسألة -من وجهة نظر الباحث- هو مذهب البصريين لقيام الدليل من السماع عليه.

& & & &

---

١) البيت من الكامل للجميح الأسدي كما في: الأصمعيات، تحقيق: أحمد محمد شاكر – عبد السلام هارون، دار المعارف – مصر، ط٧، ١٩٩٣م ص٢١٨، والجنى الداني ص٥٦٢ يروى بالوجهين النصب والجر، وبلا نسبة في: اللمع ص ٧٠، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٦٢، وهمع الهوامع ٢/ ٢٧٩.
والشاهد فيه قوله: "حاشا أبي ثوبان" حيث جاء بالاسم (أبي ثوبان) مجرورًا بـ (حاشا).

٢) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٢٢٨.

٣)البيت من الكامل للأقيشر في: شرح التسهيل لابن مالك٣٠٧/٢، والجنى الداني٦٦، وأوضح المسالك١٥٥/١، والهمع٢١١/٢، والتصريح١/ ١٢١، والمقاصد النحوية ١/ ٣٤١.

٤) لنظر: التبيين عن مذاهب النحويين ص ٤١١.

المسألة الثانية عشرة

إضافة العدد المركب إلى مثله

أولا – عرض القضية:

ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز أن يقال: (ثالِثَ عَشَرَ ثلاثةَ عَشَرَ)، وتبعهم المبرد محتجين بأنه لا يمكن أن يُبْنَى من لفظ ثلاثة عشر فاعل، وإنما يمكن أن يبنى من لفظ أحدهما، وهو العدد الأول الذي هو الثلاثة، ولا يمكن أن يبنى من لفظ العدد الثاني –وهو العشر– فَذِكْرُ العشر مع ثالث لا وجه له، وذهب البصريون إلى أنه يجوز أن يقال: (ثالِثَ عَشَرَ ثلاثةَ عَشَرَ)[1].

ثانيًا – السماع الذي خالفه الكوفيون:

حكى سيبويه وغيره أنه قد سمع عن العرب: (ثالِثَ عَشَرَ ثلاثةَ عَشَرَ)[2].

ثالثًا – الترجيح:

الراجح في هذه المسألة هو مذهب البصريين؛ ذلك لأنه قد ثبت الشاهد على مذهبهم بنقل الثقة، كما يؤيده القياس؛ لأن الأصل أن يقال: (ثالث عشر ثلاثة عشر)، وقد جاء عن العرب، فإذا ساعده النقل والقياس –وهو الأصل– وجب أن يكون جائزًا[3].

١) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، (١/ ٢٦٣)، والتبيين عن مذاهب النحويين (ص٤٣٦).
٢) ينظر: الكتاب لسيبويه، (٦/ ٢٨٨).
٣) ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب، (٢/ ٧٧٣)، والبديع في علم العربية (٢/ ٣٠٩).

الخاتمة

في الختام خرجت الدراسة بمجموعة من النتائج والتوصيات نورده في الآتي:

أولا – النتائج:

لم يكن توسع المدرسة الكوفية في مروياتها عن العرب ميزة في صالحها، بل كان إشارة إلى عدم تحري شيوخها ضبط المرويات وعدالة الرواة.

خطأ التعميم المشاع عن المدرسة الكوفية في أنها (كانت تُقَعِّد لكل مسموع)؛ لأنه في كثير من القضايا خالفت المسموع.

بالرغم من اتساع رواية الكوفيين إلا أنهم لم يبلغهم كثير من المنقول عن العرب؛ فقعدوا قواعد تخالفه.

ثانيا – التوصيات:

توصي الدراسة بضرورة التوسع في دراسة آراء المدرسة الكوفية؛ حيث إنها لم تنل حظا من الاهتمام كما نالته بعض المدارس النحوية المتأخرة عنها كالمدرسة الأندلسية.

ضرورة بيان أثر الأدلة النحوية في استنباط قواعد علم النحو سواء عند المدارس النحوية أو عند المجتهدين من النحويين.

& & & &

الفهارس العامة

فهرس الآيات القرآنية

فهرس الآيات القرآنية

فهرس الأحاديث

فهرس الأعلام

فهرس الأشعار

فهرس أبواب الظاء والضاد

ثبت المصادر والمراجع

فهرس الموضوعات

فهرس الآيات القرآنية

الآية	السورة	رقم الآية	رقم الصفحة
{إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ}	البقرة	٦	٢٣٦٤
{أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ}	هود	٨	٢٣٧٤
{وَإِنَّ كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ إِنَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرٌ} بتخفيف إنّ	هود	١١١	٢٣٧٦
{قَالَ هَذِهِ نَاقَةٌ لَهَا شِرْبٌ وَلَكُمْ شِرْبُ يَوْمٍ مَعْلُومٍ}	الشعراء	١٥٥	٢٣٥٦
{آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا}	الكهف	٩٦	٢٣٦٧
{سَوَاءً مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ}	الجاثية	٢١	٢٣٦٤
{هَاؤُمُ اقْرَأُوا كِتَابِيَهْ}	الحاقة	١٩	٢٣٦٧

فهرس الأحاديث النبوية

الحديث	رقم الصفحة
«إذا كَانَ الشتاء قيظًا، وَالْوَلَدُ غيظًا، وغاضت الكرامُ غَيْضًا وفاضت اللئامُ فيضًا»	٢٣٥٧
«إنّ عَمّ الرجل صِنْو أبيه»	٢٣٥٧
«إنها أيام أكل وشَرب»	٢٣٥٦
«فَنِعْمَ الْمُرْضِعَةُ وَبِئْسَتِ الْفَاطِمَةُ»	٢٣٦٩
«مَنْ تَعَزَّى بِعَزَاءِ الْجَاهِلِيَّةِ فَأَعِضُّوهُ بِهُنِّ أَبِيهِ ، ولا تَكْنُوا»	٢٣٥٩
«مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الجُمُعَةِ فَبِهَا وَنِعْمَتْ»	٢٣٦٩

فهرس الأعلام

العلم	رقم الصفحة
الأخفش	٢٣٧٣
أبو البركات الأنباري	٢٣٥٣
أبو بكر بن الأنباري	٢٣٦٢
امرئ القيس	٢٣٦٦
ثعلب	٢٣٥٢
أبو جعفر الرؤاسي	٢٣٥٢
حسان بن ثابت	٢٣٦٨
حمزة	٢٣٥١
أبو حنيفة النعمان	٢٣٥١
أبو حيان	٢٣٦١
الخليل	٢٣٥٩
الزجاج	٢٣٧٤
سعد بن أبي وقاص	٢٣٥١
سيبويه	٢٣٥٩
السيرافي	٢٣٦٢
السيوطي	٢٣٥٣
الشلوبين	٢٣٦٠
شيبان بن عبد الرحمن التميمي	٢٣٥٢
عاصم	٢٣٥١
ابن عقيل	٢٣٥٧
أبو علي الفارسي	٢٣٧٤

عمر بن الخطاب	٢٣٥١
أبي عمرو بن العلاء	٢٣٥٢
الفراء	٢٣٥٢
الفرزدق	٢٣٦٧
ابن كثير	٢٣٧٦
الكسائي	٢٣٥١
المأمون	٢٣٥٢
المبرد	٢٣٥٦
المرادي	٢٣٧٧
ابن منظور	٢٣٦٢
نافع	٢٣٥٦

فهرس الشواهد الشعرية

البيت	البحر	الصفحة
وَاللَّهِ ما لَيْلِي بِنَامَ صاحِبُه.... ولا مُخالِطِ اللَّيَانِ جانِبُهْ	الرجز	٢٣٧٠
رَحِمَ اللهُ أَعْظُمًا دَفَنُوها... بِسِجِسْتَان طَلْحَةَ الطَّلَحَات	الخفيف	٢٣٦٣
فَتًى ما ابنُ الأَغَرِّ إذا شَتَوْنَا...وحبُّ الزَّاد في شَهْرَيْ قُمَاح	الوافر	٢٣٥٦
بُنُونَا بَنُو أَبْنَائِنَا وبَنَاتُنَا.. بَنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرِّجَالِ الأَبَاعِد	الطويل	٢٣٥٦
فِي فِتْيَةٍ جَعَلُوا الصَّلِيبَ إِلاهَهُمْ... حَاشَايَ إِنِّي مُسْلِمٌ مَعْذُور	الكامل	٢٣٨٠
رُحْتِ وَفِي رِجْلَيْكِ مَا فِيهِمَا... وَقَدْ بَدَا هَنْكِ مِنَ الْمِئْزَرِ	السريع	٢٣٥٩
سَرِيعًا يَهُونُ الصَّعب عِنْدَ أُولِي النُّهَى إِذَا بِرَجَاء صَادِق قَابَلُوا الْيَأْسَا	الطويل	٢٣٩٧
إِذَا أَنْتَ لَمْ تَنْفَعْ فَضُرَّ فَإِنَّمَا... يُرَجَّى الفَتَى كَيْمَا يَضُرُّ وَيَنْفَعُ	الطويل	٢٣٧٣
فَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لأَدْنَى مَعِيْشَةٍ...كَفَانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيْلٌ مِنَ الْمَالِ	الطويل	٢٣٦٦ ٢٣٦٨
أَلستُ بِنِعْمَ الجارُ يُؤْلِفُ بَيْتَهُ... أَخَا قِلَّةٍ أو مُعْدِمَ المالِ مُصْرِمَا	الطويل	٢٣٦٨
فَيَأْبَى فَمَا يَزْدَادُ إِلَّا لَجَاجَةً ... وَكُنْتُ أَبِيًّا فِي الْخَفَا لَسْتُ أَقْدُمُ	الطويل	٢٣٥٧
ولكنَّ نَصْفًا لو سَبَبْتُ وسَبَّنِي...بَنُو عَبْدِ شَمْسٍ مِنْ مَنَافٍ وهَاشِمِ	الطويل	٢٣٦٧
حَاشَا أَبِي ثَوْبَانَ إِنَّ بِهِ...ضَنًّا عَلَى الْمَلْحَاة والشَّتْمِ	الكامل	٢٣٨٠
دَاوَيْتُ عين أبي الدَّهِيقِ بِمَطْلِهِ... حَتَّى المَصِيفِ وَيَغْلُوَ القِعْدَانُ	الكامل	٢٣٧١
وصَدْرٍ مُشْرِقِ النَّحْرِ ... كأنَّ ثَدْيَيْهِ حُقَّانِ	الهزج	٢٣٧٧

ثبت المصادر والمراجع

-آثار البلاد وأخبار العباد، كريا بن محمد بن محمود القزويني، دار صادر – بيروت.

-ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)تحقيق د/ رجب عثمان محمد مكتبة الخانجي القاهرة ط الأولى ١٤١٨هـ=١٩٩٨م.

-الأصول في النحو لابن السراج تحقيق د/ عبد الحسين الفتلي مؤسسة الرسالة بيروت ط٣ ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م.

-أصول النحو العربي، د. محمود أحمد نحلة، دار العلوم العربية – بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

-أصول النحو العربي، محمد خان، مطبعة جامعة محمد خيضر - الجزائر، ٢٠١٢م.

-إعراب القرآن لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس تحقيق د/ زهير غازي زاهدعالم الكتب، ومكتبة النهضة العربيةبيروت ط ٣١٤٠٩هـ=١٩٨٨م.

-الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة لابن الأنباري، تحقيق: سعيد الأفغاني، دار الفكر –بيروت، ط٢، ١٣٩١هـ/ ١٩٧١م.

-الاقتراح في أصول النحو، جلال الدين السيوطي، تحقيق: عبد الحكيم عطية، دار البيروتي – دمشق، ط٢، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.

-الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لكمال الدين ابن الأنباري، المكتبة العصرية – بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.

-أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، (د.ت).

-إيضاح شواهد الإيضاح للقيسي ت د/ محمد بن حمود الدعجاني ط/ دار الغرب الإسلامي بيروت الأولى ١٤٠٨هـ ١٩٨٧م .

-الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي تحقيق:حسن شاذلي فرهود، ط/ دار العلوم، ط٢١٤٠٨هـ= ١٩٨٨م.

-البحر المحيط في التفسير- أبو حيان الأندلسي - المحقق: صدقي محمد جميل- الناشر: دار الفكر – بيروت ١٤٢٠ هـ

-البديع في علم العربية ، لأبي السعادات المبارك بن محمد الشيباني الجزري مجد الدين ابن الأثير ،تحقيق : د. فتحي أحمد عليّ الدين، ط/ جامعة أم القرى – مكة المكرمة ، الأولى ، ١٤٢٠هـ.

-تاريخ آداب العرب، مصطفى صادق الرافعي، دار الكتاب العربي – بيروت، (د.ت).

-تاريخ الأدب العربي العصر الجاهلي، شوقي ضيف، دار المعارف – مصر، (د.ت).

-التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين للعكبري، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

-التخمير (شرح المفصل في صنعة الإعراب) ، لصدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي، ت د/ عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ط / دار الغرب الإسلامي ، ط١١٩٩٠م.

-التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل. لأبي حيان. تحقيق الدكتور حسن هنداوي. دار القلم – دمشق. الطبعة الأولى. الجزء الأول. ١٤١٨هـ = ١٩٩٧م. الجزء الثاني ١٤١٩هـ = ١٩٩٨م ٠ الجزء الثالث ١٤٢٠هـ = ٢٠٠٠م. الجزء الرابع ١٤٢١هـ = ٢٠٠١م٠ الجزء الخامس ١٤٢٢هـ = ٢٠٠٢م. ودار كنوز إشبيليا ـ الرياض. الطبعة الأولى. الجزء السادس ١٤٢٦هـ = ٢٠٠٥م.

-التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري تحقيق/ محمد باسل عيون السود دار الكتب العلمية – بيروت –ط ١١٤٢١هـ٢٠٠٠م.

-تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لناظر الجيش، تحقيق: علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام – مصر، ط١، ١٤٢٨هـ.

-توجيه اللمع لابن الخباز ، تحقيق د/ فايز دياب ط/ دار السلام القاهرة الأولى ١٤٢٣هـ ٢٠٠٢م .

-توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي، تحقيق : عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط١، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٨م.

-الجمل في النحو صنفه أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي حققه د/ ابن أبي شنب – ط/ جول كربونل الجزائر١٩٢٦م..

-الجنى الداني في حروف المعاني للحسن بن قاسم المرادي تحقيق د/ فخر الدين قباوة، أ/ محمد نديم فاضل دار الكتب العلمية بيروت ط ٢١٤١٣هـ١٩٩٢م.

-الحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي، تحقيق: عبد العزيز رباح – أحمد يوسف الدقاق، دار المأمون للتراث – دمشق، ط٢، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.

- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء-أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني- دار الكتاب العربي بيروت- الطبعة : الرابعة ، ١٤٠٥

-خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبد القادر بن عمر البغدادي تحقيق: محمد نبيل طريفي وآخر دار الكتب العلمية بيروت ١٩٩٨م، الطبعة: الأولى.

-الخصائص لابن جني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٤، (د.ت).

-ديوان امرئ القيس، اعتنى به: عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة – بيروت، ط٢، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.

-ديوان الأقيشر الأسدى صنعه د/ محمد على دقة- طبعة دار صادر- بيروت- الطبعة الأولى- ١٩٩٧م.

-ديوان حسان بن ثابت، تحقيق: سيد حنفي حسنين، دار المعارف – مصر، (د.ت).

-ديوان الفرزدق. دار صادر بيروت.

-روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني- شهاب الدين الألوسي المحقق: علي عبد الباري عطية- الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت- الطبعة: الأولى، ١٤١٥ هـ

-الروض المعطار في خبر الأقطار، أبو عبد الله الحميري، تحقيق: إحسان عباس، مؤسسة ناصر للثقافة – بيروت، ط٢، ١٩٨٠م.

- سنن ابن ماجه -المحقق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد - محمَّد كامل قره بللي - عَبد اللّطيف حرز الله-دار الرسالة العالمية الطبعة: الأولى، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م

- سنن النسائي الكبرى- تحقيق : د.عبد الغفار سليمان البنداري ، سيد كسروي حسن- دار الكتب العلمية – بيروت- الطبعة الأولى ، ١٤١١ - ١٩٩١

-شرح أبيات سيبويه. لأبي محمد يوسف بن أبي سعيد السيرافي ت ٣٨٥هـ. تحقيق د/ محمد علي سلطاني. مطبعة الحجاز. دمشق. ١٣٩٦هـ.

-شرح الأشموني على ألفية ابن مالك-دار الكتب العلمية بيروت- لبنان- الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.

-شرح الدروس في النحو لابن الدهان – ت د/ إبراهيم محمد الإدكاوي – ط/ مطبعة الأمانة – القاهرة – الأولى – ١٤١١هـ ١٩٩١م .

-شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث – القاهرة، ط٢٠، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.

-شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ت د/ محمد باسل عيون السود ط/ دار الكتب العلمية بيروت ط١١٤٢٠هـ

-شرح المفصل ليعيش بن يعيش، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.

-شرح تسهيل الفوائد لابن مالك، تحقيق: عبد الرحمن السيد - محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط١، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.

-شرح تسهيل الفوائد لابن مالك، تحقيق: عبد الرحمن السيد - محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط١، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.

-شرح شواهد الإيضاح لأبي علي الفارس تأليف/ عبد الله بن بري تحقيق د/ عيد مصطفى درويش مجمع اللغة العربية بالقاهرة١٤٠٥ هـ = ١٩٨٥م.

-شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد، دار التراث - القاهرة، ط١١، ١٣٨٣هـ.

-شرح كافية ابن الحاجب لرضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي، تصحيح وتعليق د/ يوسف حسن عمر - منشورات جامعة قار يونس - بنغازي ط٢ ١٩٩٦م.

-شرح الكافية الشافية لابن مالك، بتحقيق/ عبد المنعم هريدي ط/ دار المأمون للتراث ط١١٤٠٢هـ١٩٨٢م.

-شرح كتاب سيبويه للسيرافي، تحقيق: أحمد حسن مهدلي - علي سيد علي، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١، ٢٠٠٨م.

-شرح المقدمة الجزولية الكبير لأبي علي الشلوبين - ت د/ تركي بن سهو بن نزال العتيبي - ط / مؤسسة الرسالة - بيروت - الثانية - ١٤١٤هـ ١٩٩٤م .

-شرح المقدمة المُحْسِبَة ، لطاهر بن أحمد بن بابشاذ تحقيق/ خالد عبد الكريم ط أولى الكويت١٩٧٦

- صحيح البخاري=الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه -المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر-دار طوق النجاة-الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ

- صحيح مسلم =المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ- المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي- دار إحياء التراث العربي - بيروت

-طبقات النحويين واللغويين لأبي بكر الإشبيلي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف - القاهرة، ط٢.

-علل النحو لأبي الحسن محمد بن عبد الله الوراق ت٣٢٥هـ تحقيق د/ محمود جاسم محمد الدرويش ، ط/ مكتبة الرشد الرياض الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ١٩٩٩م٠

-العين للخليل بن أحمد، تحقيق: مهدي المخزومي - إبراهيم السامرائي، مكتبة الهلال (د.ت).

-الغرة المخفية لابن الخباز في شرح الدرة الألفية لابن معط، تحقيق / حامد محمد العبدلى ، ط/ دار الأنبار بغداد ١٩٩٠م٠

-في أصول النحو لسعيد الأفغاني، (ص٤٦)، أصول النحو العربي لمحمد خير الحلواني، الأطلسي للطباعة والنشر - المغرب، ١٩٨٣م.

-في أصول النحو لسعيد الأفغاني، المكتب الإسلامي -بيروت، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

-الكتاب لسيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

-الكتاب لسيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

-الكنز في القراءات العشر-أبو محمد،الواسطيّ المقرئ -المحقق: د. خالد المشهداني - مكتبة الثقافة الدينية - القاهرة الطبعة: الأولى، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م

-اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري، تحقيق: اللباب في علل البناء والإعراب، دار الفكر - دمشق، ط١، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م.

-لسان العرب- محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور - دار صادر - بيروت- الطبعة: الثالثة - ١٤١٤ هـ

-اللمع في العربية لابن جني، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية - الكويت، (د.ت).

المدارس النحوية، شوقي ضيف، دار المعارف - بيروت.

- مجمع الأمثال- أبو الفضل أحمد بن محمد بن إبراهيم الميداني النيسابوري- المحقق: محمد محيى الدين عبد الحميد- دار المعرفة - بيروت، لبنان.

-مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، مهدي المخزومي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي - مصر، ط٢، ١٣٧٧هـ/ ١٩٥٨م.

-المذكر والمؤنث لأبي بكر بن الأنباري دار الرائد العربي -بيروت- الطبعة الثانية-١٩٨٦م

-المزهر في علوم اللغة وأنواعها لجلال الدين السيوطي، تحقيق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.

- مسند الإمام أحمد بن حنبل -المحقق: أحمد محمد شاكر-دار الحديث - القاهرة -الطبعة: الأولى، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م

-مصادر الشعر الجاهلي لناصر الدين الأسد، دار المعارف - مصر، ط٧، ١٩٨٨م.

-معاني القرآن للأخفش، تحقيق: هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط١، ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م.

-معاني القرآن للفراء، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي - محمد علي النجار - عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة - مصر، ط١.

-معاني القرآن للكسائي، تحقيق: عيسى شحاتة عيسى، دار قباء - القاهرة، ١٩٩٨م.

-معجم البلدان، ياقوت الحموي، دار صادر - بيروت، ط٢، ١٩٩٥م.

-المغني في النحو ؛ للإمام الشيخ تقي الدين أبي الخير منصور بن فلاح اليمني - ت ٦٨٠هـ تقديم وتحقيق وتعليق د/ عبد الرازق عبد الرحمن أسعد السعدي - طباعة ونشر : دار الشئون الثقافية العامة " آفاق عربية "، بغداد ، ط١ - ١٩٩٩م.

-المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري، تحقيق: علي بو ملحم، مكتبة الهلال - بيروت، ط١، ١٩٩٣م.

-المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، ط١، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.

-المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ «شرح الشواهد الكبرى»-بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني - تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر، أ. د. أحمد محمد توفيق السوداني، د. عبد العزيز محمد فاخر- دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة - جمهورية مصر العربية- الطبعة: الأولى، ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م

-المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني ، ت د/ كاظم بحر المرجان - ط / وزارة الثقافة والإعلام الجمهورية العراقية ١٩٨٢م .

-المقتضب للمبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب - بيروت، (د.ت).

-المقرب لابن عصفور، تحقيق: أحمد عبد الستار - عبد الله الجبوري، رئاسة ديوان الأوقاف - بغداد، ط١، ١٩٧١م.

-من تاريخ النحو العربي، سعيد الأفغاني، مكتبة الفلاح، (د.ت).

-همع الهوامع شرح جمع الجوامع لجلال الدين السيوطي، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية - مصر.

& & & &

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	٢٣٤٦
المطلب الأول: نبذة عن مدرسة الكوفة وتاريخها	٢٣٥١
المطلب الثاني: السماع ودوره في التقعيد النحوي	٢٣٥٣
المطلب الثالث: منهج الكوفيين في التعامل مع السموعات	٢٣٥٥
المسألة الأولى: لغة الإتمام في (هن)	٢٣٥٨
المسألة الثانية:جمع العلم المؤنث بالتاء جمع مذكر سالم	٢٣٦١
المسألة الثالثة: تقديم الخبر على المبتدأ	٢٣٦٤
المسألة الرابعة:أولى الفعلين بالعمل عند التنازع	٢٣٦٦
المسألة الخامسة:نعم وبئس بين الفعلية والاسمية	٢٣٦٨
المسألة السادسة:حتى الماصبة للمضارع	٢٣٧٠
المسألة السابعة:مجيء كي حرف جر	٢٣٧٢
المسألة الثامنة:تقديم خبر ليس عليها	٢٣٧٤
المسألة التاسعة: عمل إن المخففة	٢٣٧٦
المسألة العاشرة:تقديم الحال على عاملها	٢٣٧٨
المسألة الحادية عشرة:حاشا بين الفعلية والاسمية	٢٣٧٩
المسألة الثانية عشرة:إضافة العدد المركب إلى مثله	٢٣٨١
الخاتمة	٢٣٨٢
الفهارس العامة	٢٣٨٣
فهرس الآيات القرآنية	٢٣٨٤

فهرس الأحاديث	٢٣٨٥
فهرس الأعلام	٢٣٨٦
فهرس الأشعار	٢٣٨٨
ثبت المصادر والمراجع	٢٣٨٩
فهرس الموضوعات	٢٣٩٧